

جدلية التعددية والتفاعل الثقافي في بناء الدولة (دروس مستنبطة من التجربة الكندية)

د. علي أحمد عبد مرزوك

باحث في جهاز مكافحة الإرهاب

د. أحمد حسين جاسم

باحث في جهاز مكافحة الإرهاب

تمثل التجربة الكندية في بناء الدولة النموذجاً مهماً يمكن للدول متعددة الثقافات والبلدان مثل العراق الاستفادة منه؛ إذ تمكنت كندا من استيعاب التعددية الثقافية والثنائية عبر إرساء نظام فيدرالي مرن، يُعنى بالتنوع واللامركزية، كما عززت الحكومة الفيدرالية مبدأ الحيادية الإثنية، وتعاملت مع الفئات جميعاً بشكل متساو، ما أسهم في دعم استقرار البلاد، وتعايش مكوناتها كافة، فضلاً عن ذلك، نجحت كندا في تقديم نموذج متميز للتفاعل بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم، ما ساعد في تعزيز التعاون، وإدارة الأزمات الداخلية بطرق سلمية، كما إن أحد الدروس المستفادة من التجربة الكندية هو أهمية تبني سياسات التعددية الثقافية التي تضمن الحفاظ على الهويات الإثنية والثقافية دون تمييز أو إجبار على الاندماج القسري، كما أسهمت تجربة الحكم الذاتي المحلي لمقاطعات، مثل، كيبيك، والسكان الأصليين في استيعاب مطالبهم، واحتواء النزعات الانفصالية، وأظهرت كندا كيف يمكن للفيدرالية المالية العادلة أن تضمن توزيع الثروات والموارد بشكل منصف بين المقاطعات، ما يعزز من وحدة الدولة واستقرارها، كما إن تجربة كندا في التعامل مع التنوع الثقافي والثنائي توفر نموذجاً عملياً لبناء دولة متعددة الثقافات، تتمتع بالاستقرار والازدهار، ومن هنا يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج، من خلال تبني سياسات متشابهة تراعي خصوصيات مناطقه المتنوعة، وتعزز التعاون بين مكوناته الإثنية، مع التركيز على مبادئ الحوكمة الشاملة والعدالة في توزيع الموارد.

الكلمات المفتاحية: التعددية الإثنية، التفاعل الإثني، بناء الدولة، التجربة الكندية، الهوية الوطنية، العيش المشترك، الفيدرالية.

The canadian experience in state-building represents an important model that multicultural and ethnic countries such as Iraq can benefit from, as Canada was able to accommodate cultural and ethnic pluralism by establishing a flexible federal system that cares about diversity and decentralization. The federal government also strengthened the principle of ethnic neutrality, as it dealt with all groups equally, which contributed to supporting the stability of the country and the coexistence of all its components. In addition, Canada succeeded in presenting a distinguished model for interaction between the central government and provincial governments, which helped enhance cooperation and manage internal crises in peaceful ways. One of the lessons learned from the Canadian experience is the importance of adopting multicultural policies that ensure the preservation of ethnic and cultural identities without discrimination or forced integration. The experience of local self-government in provinces such as Quebec and indigenous peoples also contributed to accommodating their demands and containing separatist tendencies. Canada showed how fair fiscal federalism can ensure the equitable distribution of wealth and resources among

provinces, which enhances the unity and stability of the state. Canada's experience in dealing with cultural and ethnic diversity thus provides a practical model for building a multicultural state that enjoys stability and prosperity. Iraq can benefit from this model by adopting similar policies that take into account the specificities of its diverse regions and enhance cooperation between its ethnic components, with a focus on the principles of comprehensive governance and fairness in the distribution of resources.

Keywords: ethnic pluralism, ethnic interaction, State building, Canadian experience, national identity, coexistence, federalism.

القبول

2024/11/5

الرجاء

2024/10/29

الاستلام

2024/10/15

المقدمة

من نافلة القول تُعدّ التعددية الثقافية، والتفاعل الإثني من القضايا الحيوية في بناء الدول متعددة الهويات والثقافات، إذ تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويُعدّ الانموذج الكندي في التعامل مع التعددية الثقافية مثالاً ناجحاً يمكن أن تستفيد منه دول متعددة الأعراق والثقافات مثل العراق؛ وتُظهر التجربة الكندية كيف يمكن للتفاعل السلمي بين المكونات الثقافية المختلفة أن يسهم في بناء دولة مزدهرة ومستقرة، من خلال تبني سياسات مرنة تتعلق بالفيدرالية واللامركزية.

حققت كندا نجاحات متعددة، من خلال خلق بيئة مؤسسية تقوم على المساواة، والحيادية الإثنية، إذ تعاملت الحكومة الفيدرالية مع المجموعات كلها بطريقة متساوية؛ مما ساعد في الحد من النزاعات الداخلية، وإدارة الأزمات بشكل سلمي، ومن خلال سياسات الفيدرالية المالية، وتوزيع الثروات بشكل عادل بين المقاطعات، تمكّنت كندا من تعزيز الوحدة الوطنية، وتقليل النزاعات الانفصالية، ويُبرز هذا الانموذج كيف يمكن للحكم الذاتي المحلي أن يكون وسيلة فعالة لاستيعاب مطالب المجموعات الإثنية، وتقليل التوتّرات السياسية والاجتماعية.

تأتي التجربة الكندية لتكون درساً مهماً للعراق، الذي يمكنه الاستفادة من تلك التجربة من خلال اعتماد سياسات تراعي خصوصيات كلّ منطقة، بتطبيق مبدأ التعددية الثقافية والحيادية الإثنية، وتعزيز العيش المشترك بين مختلف المكونات العراقية، مع التركيز على تحقيق العدالة في توزيع الموارد، وتطوير آليات للتعاون بين الحكومة المركزية والمحافظات، وتوفير تجربة كندا خريطة طريق لبناء دولة قوية ومستقرة، تقوم على التعاون، والاحترام المتبادل بين مختلف الأعراق والثقافات.

أولاً: إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث في أنّ قدرة النظام السياسي على إدارة التنوع الإثني بشكل سليم يؤدي إلى بناء الدولة على أسس سليمة، ويحقق الاستقرار السياسي والشرعية للنظام السياسي نفسه، فيما فشله فيه يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، بل وتجزئة الدولة نفسها، وهذا ما يتطلب اختيار الآليات، ورسم الاستراتيجيات المناسبة لإدارتها بدقة من أجل تفادي الدخول في مشكلات سياسية، واجتماعية، واقتصادية لا تنتهي.

ثانياً: أهمية البحث

يعدّ موضوع التفاعلات الإثنية بشكل عام من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة، ويمثّل بؤرة اهتمام المجتمعات المعاصرة، إذ يمكن الاستناد إليه عند الحديث عن بناء الدولة الحاضرة للتفاعل الإثني؛ وتبرز أهمية البحث من محاولتها توصيف التجربة الكندية في بناء الدولة الإثنية، لتمثّل دعوة للجماعات الإثنية نفسها، للاطلاع على التنوّع والاختلاف في خصائصها، وسماتها المميزة، بما يسمح بإجراء الموازنات فيما بينها، ودعوة للدولة العراقية للتعرف على المعوقات، التي تعاني منها عملية إدارة التفاعل الإثني، ووضع الآليات المناسبة للإدارة الناجحة، وذلك من خلال إبراز واقع التجربة الكندية في إدارة التفاعلات الإثنية؛ ممّا يفضي إلى دعم عملية بناء أو إعادة بناء الدولة بشكل صحيح.

ثالثاً: أهداف البحث

نتوخّى في دراسة موضوع الإثنية في كندا، وعلاقتها في بناء الدولة، التعرف على طبيعة هذه العلاقة، وذلك عبر الكشف عن السياسات، أو الآليات المناسبة لإدارته، وكيفية التعامل معه، من وجهة نظر جماعاته الإثنية نفسها، ووفقاً لمنظور التعددية الثقافية، وبالاستفادة من التجربة الكندية الناجحة، وبما إنّ هذا الهدف يعدّ هدفاً عاماً وشاملاً؛ لذا نسعى لتحقيقه من خلال التعرف على:

1. مظاهر التفاعلات الإثنية في كندا.
2. تسليط الضوء على التجربة الكندية في إدارة التعدّد الإثني، التي ساهمت في نجاح عملية بناء الدولة، وتقديمها كنماذج يمكن الاستفادة منها، إذ يعدّ انموذجاً تطبيقياً لنظرية التعددية الثقافية، وعلى الرغم من ذلك فهذا الانموذج لم يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام على صعيد المكتبة العربية وحتى الأجنبية.
3. الوصول إلى أهمّ الآليات والسياسات المناسبة لإدارة التفاعلات الإثنية داخل الدولة، التي تسهم في المساعدة على الخروج من المعضلات الإثنية، التي تعانيها الدولة وفقاً للتجارب المبحوثة والدراسة الميدانية للبحث.

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ كندا تعتمد إلى انتهاج سياسة التعددية الثقافية لإدارة التفاعلات الإثنية في سياق عملية بناء الدولة، بغية استيعاب المطالب المتصاعدة للإثنيات، ومن ثمّ الحفاظ على بقاء كيان الدولة قيد الوجود.

خامساً: منهجية البحث

بُغية التّوصل إلى المعلومات الدّقيقة، والتّحقّق من فرضية البحث، وصولاً إلى الاستنتاجات النهائيّة؛ أُعتمد التّحليل النّظمي منهجاً رئيساً، لقدرته على تحليل المُدخلات الأساس، التي تؤثر في التّفاعلات الإثنية، لتكون على أساسها مخرجات آليات واستراتيجيات بناء الدولة متعدّدة الإثنيات، ومن هنا أُستعين بالمدخل الوصفي التّحليلي، لما تقتضيه الدّراسة من وصف التّفاعلات الإثنية بين هذه المجموعات.

المحور الأول: تجربة التعددية الثقافية والتفاعل الإثني

مع بداية السّبعينيات من القرن الماضي، تخلّت كندا عن سياسة الاستيعاب القسري المتمثّلة بانموذج تعميم الأنغلوكونيّة (Anglo-conformity Model)، وتبنّت على نحو غير مسبوق نهج التعدّدية الثقافيّة عام ١٩٧١^(١)، ويبدو أنّ ذلك محاولة من أجل ملء الفراغ الفكري الذي خلفه افتقار المجتمع الكندي لأيّ إجماع على جوهر الهوية الوطنيّة، وذلك عبر تعريف هذه الهوية من زاوية ((أنّ ثقافات الأسلاف الموروثة هي ميراث الكنديين كافّة))^(٢)، وهو ما يعطي الانطباع بميل أصحاب هذا الاتجاه إلى تعريف الكلّ بدلالة مجموع الأجزاء المكوّنة للكل.

بعبارة أخرى، نظراً إلى أنّ المقاطعات المؤسّسة للدولة، والمورّعة بين مكّونات المجتمع الكندي قد بقيت محتفظة بهويّاتها الثقافيّة في المرحلة النّالية على بناء الدولة، فقد دفع ذلك بالمركز إلى بناء الهوية الكنديّة على أساس تنوّع هذه المكوّونات، وتصوراتها عن الدولة، وليس على أساس صهرها وإدماجها في هوية المركز ذاته؛ إذ أصبح انموذج بناء الدولة هذا يُعرف بانموذج التعدّدية الثقافيّة، أمّا الأساس التي تقوم عليها هذه السّياسة، فيمكن إرجاعها إلى مبادئ رئيسة عديدة^(٣):

المبدأ الأول

هو مبدأ التعايش ما بين الثقافات المتباينة للجماعات المتميزة من بعضها، ففي المجتمع المتنوع يكون الفرد منتمياً إلى الدولة والمجتمع الأكبر بصورة غير مباشرة، من خلال عضوية الفرد المسبقة في جماعته الثقافية.

المبدأ الثاني

هو مبدأ المساواة ما بين المكونات الثقافية للمجتمع، إذ يقضي ذلك باحترام شتى الجماعات المكونة للمجتمع ثقافات بعضها بعضاً، حتى يتاح للأقليات إمكان التعبير عن ثقافتها وممارستها من دون أن تعاني الحرمان من جراء التعصب والتمييز الإثني، كما يشتمل هذا المنظور التعددي في التعامل مع التنوع الإثني على مبدأ الحفاظ على التباينات الثقافية، وإيجاد حدود للحرية الثقافية، ويقتضي استمرارية هذا النوع من المجتمع أخيراً وجود إجماع على المثل، والقيم، والمعتقدات الرئيسية، وهو ما يمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

$$(C + B + A) \leftarrow C + B + A$$

أي بمعنى أنّ المكونات الثقافية (A) و(B) و(C) تدخل عملية الاندماج، وبناء الهوية الوطنية، من دون خسران أي منها موروثها الثقافي، شريطة الأخذ بالتعايش والاحترام المتبادل، فضلاً عن مشاركتها في المجتمع الكندي على الأساس الفكري للدولة المتمثل بالتعددية الثقافية⁽⁴⁾. ولعلّ من الأسباب الجوهرية التي أدت بكندا إلى إقرار هذه السياسة، هو تنامي النزعة الانفصالية عن الدولة لدى مقاطعة كيبيك، وظهور بوادر ما يعرف في كندا بتسمية (القوة الثالثة Third Force)*، وبروز الاعتقاد لدى أوساط غير الأنغلوفين وغير الفرانكوفين عمومًا بأنهم سيحظون بمنزلة المواطنة من (الدرجة الثانية)، إذا ما أعتُرف رسميًا بأن كندا دولة ثنائية الثقافة (Bicultural)⁽⁵⁾، هذا إذا وضعنا جانباً أنّ المهاجرين اليوم ليسوا على استعداد لتحمل التمييز الإثني والتعصب لعقود من الزمن على أمل أن تغدو الأوضاع أفضل حالاً بالنسبة إلى أبنائهم وأحفادهم.

إلى جانب ذلك، هناك عامل خارجي ساعد على تبني كندا التعددية الثقافية، ويتمثل بقوة تأثير وسائل الإعلام الأمريكية في المجتمع الكندي؛ إذ إنها تعمل على نقل طبيعة العلاقات

* وهو تعبير عن ازدياد قوة المهاجرين والجماعات الإثنية، وسعيها إلى نيل الاعتراف بإسهاماتها الثقافية.

الإثنية، وتوترها في أمريكا على النحو الذي ينعكس سلبيًا على مثلتها داخل كندا، وذلك بالرغم من التفاوت الكبير في الظروف التاريخية لنشأة كلتا الدولتين، ومستوى توتر العلاقات بين المكونات الثقافية فيهما، فعلى سبيل المثال، إن الإخفاقات في التعامل مع الأفارقة الأمريكيين ومعاناتهم قد تمتد بسهولة لتشمل، كندا، وتوجع فيها التوترات الإثنية والعرقية⁽⁶⁾.

وتبعًا لذلك، تولدت الفناعة لدى الاتجاه الليبرالي الكندي بوجود التخلي عن سياسة الاستيعاب، والشروع في اعتماد هذا النهج الجديد في التعامل مع التنوع الإثني؛ فأصدر قانون اللغات الرسمية (Official Languages Act) في عام ١٩٦٩، إذ جعل من الإنكليزية والفرنسية اللغتين الرسميتين للدولة، ثم تبنت الحكومة الفيدرالية عمليًا سياسة التعددية الثقافية تجاه الجماعات الإثنية في عام ١٩٧١، التي تحولت لاحقًا إلى قانون التعددية الثقافية بعد أن صادق عليه مجلس العموم الكندي في عام ١٩٨٨⁽⁷⁾.

وبموجب هذا القانون، تستهدف سياسة التعددية الثقافية تحقيق أربعة أهداف، هي⁽⁸⁾:
أ. دعم الجماعات الثقافية كافة في كندا بغية تطوير ثقافتها، من خلال توفير الموارد اللازمة، وذلك لسعي الجماعات إلى تطوير مقدراتها على الإسهام في تعزيز تطور المجتمع الكندي وازدهاره.

ب. مساعدة أعضاء الجماعات الثقافية لتجاوز المشكلات الثقافية، التي تحول دون مشاركتهم الكاملة في المجتمع الكندي.

ج. تشجيع التفاعل ما بين الجماعات الإثنية على النحو الذي يخدم الوحدة الوطنية.
د. مساعدة المهاجرين الجدد في إتقان إحدى اللغتين الرسميتين للدولة في الأقل، وذلك في سبيل تحقيقهم المشاركة التامة في المجتمع الكندي.

يتبين من ذلك أن سياسة التعددية الثقافية يراود بها تحقيق الاندماج العادل من خلال التركيز على القيمة الرمزية للاعتراف بالجماعات الثقافية، وذلك عبر الموازنة ما بين التنوع الثقافي للمجتمع، والثباتية اللغوية الرسمية، فهذه السياسة، بينما تشدد على تحديد لغتين في كندا، من خلال إقرار المركز بحقيقة أن كندا قد استعمرها الفرنسيون والبريطانيون، لكن هذا الإقرار لا يعني منح مصالح وأنماط حياة الكنديين المنحدرين من نسل المستوطنين الأوائل، امتيازًا وأولوية، على

حساب مصالح وأنماط حياة غيرهم من الكنديين، ولمثل هذه القيمة الرّمزية أهمية كبيرة لدى الجماعات المهاجرة، التي تعرّضت تاريخياً إلى الإقصاء الإثني من قبل الأكثرية المهيمنة⁽⁹⁾. هذه السياسة من جانب آخر تولي الاهتمام بالحيادية الإثنية؛ إذ إنّ قيام الحكومة الفيدرالية الكندية بمساندتها للإثنيات كافة من دون تبني أيّ إثنية منها، يعني أنها تعمل بفكرة الفصل ما بين الإثنية والدولة، بوصف الدولة مشتركاً عاماً يعبر عن الجميع لا عن الخصوص، ليُفسح المجال أمام الإثنيات كلّها، حتّى تتال فرصة التطور ضمن المجال الخاص حصرياً، ومن دون أن تتدخل أيّ منها في شؤون المجال العام⁽¹⁰⁾.

إلى جانب ذلك، فإنّ تشديد هذه السياسة على الثنائية اللغوية نابع من الاعتقاد بالحرية الثقافية، أي (التمييز ما بين اللغة والثقافة، وأن يكون الأفراد أحراراً في اتخاذ القرار من عدمه بشأن الحفاظ على هوياتهم الإثنية بصورة فاعلة)، بحسب تعبير رئيس الوزراء الكندي الأسبق، بيير تروڤو (Pierre Trudeau)⁽¹¹⁾، أي بمعنى التركيز على أولوية الحقوق الفردية، لا الحقوق الجماعية، سواء من حيث حقّ كلّ فرد في الانتماء، أو عدم الانتماء بمحض إرادته إلى أيّ جماعة إثنية، مع الاهتمام بحرية الفرد في الاختيار بين الإنكليزية أو الفرنسية لتكون لغة تواصله مع المجتمع الكندي ومؤسساته*.

وتتوزع آليات سياسة التعددية الثقافية هذه على ثلاثة إجراءات رئيسة تبعاً لنوع الإثنية، وهي:

1. سياسة التعددية الثقافية تجاه المهاجرين

وفيها يكون الاعتراف بالإسهامات الثقافية للمهاجرين الجدد، ودور ثقافتهم في تعزيز التفاعل الإثني للمجتمع الكندي، ويشتمل ذلك على الاحتفاء بهم ودعمهم، من خلال تمويل المهرجانات الثقافية، وبرامج الدراسات الإثنية، وإصدار القوانين ذات الصلة بمناهضة العنصرية

* وإذا ما قارنا ذلك بحالة العراق، سنجد أنّه ينتهج رسمياً بعضاً من سياسات التعددية الثقافية منذ عام ٢٠٠٥، التي تكاد تنحصر في محاصصة التمثيل النيابي للمرأة، والفيدرالية اللاتماثلية، وسياسات العدالة الانتقالية في تعويض المتضررين عمّا أصابهم من ظلم جرّاء سياسات نظام الحزب الواحد (١٩٦٨ - ٢٠٠٣)، فمثل هذا التغيير النوعي في العلاقة بين المركز والأطراف منذ نشوء الدولة عام ١٩٢١، قد تمخّض أصلاً بصورة غير ذاتية، بل تكاد تكون مفروضة بتأثير الولايات المتحدة في ظلّ هيمنتها المباشرة، بدليل أنّ هذه السياسات متجذنة، وتكاد تكون مزروعة في بيئة اجتماعية، وسياسية لا تؤمن أصلاً بمبدأ حيادية الدولة، أي الفصل بين الهوية الإثنية والدولة، لتغدو الأخيرة مشتركاً عاماً، وربما يستثنى من ذلك العهد الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨)، فقد انبثقت في عقده الأخير ملامح عراق ليبرالي أقرب إلى انتهاج الحيادية منه إلى السطوية، والأحادية الثقافية.

في المدارس، وأماكن العمل، ووسائل الإعلام، والغاية الرئيسة من هذه السياسة هي تعزيز اندماج المهاجرين على نحو أكثر إنصافاً وتسامحاً⁽¹²⁾.

2. الاستقلال الذاتي المحلي

الغاية من الاستقلال الذاتي المحلي هي استيعاب مطالب الأقليات الإثنية، ويشمل ذلك كلاً من الفرانكوفين والسكان الأصليين، فتغدو الحكومة في المقاطعات المنتخبة هي المسؤولة عن تطوير موارد إقليمها الطبيعيتي، والإشراف على مجالات الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والضرائب، وذلك بما ينسجم والخصائص الإثنية واللغوية المميزة لسكان كل من مقاطعة كيبيك، وإقليم نونافوت، والمحميات الهنديّة على حدة⁽¹³⁾.

وفي ما يخص مقاطعة كيبيك، فقد أجاز لها المركز اعتماد سياسة اندماج خاصّة للعمل على استيعاب المهاجرين الجدد فيها، منذ عام ١٩٨١، وهي تعرف بتسمية (سياسة الشراكة الثقافية Interculturalism Policy)، إذ وسّعت كيبيك من نطاقها لتشمل سياسة التفضيل الإيجابي في عام ٢٠٠١، لكي تتطابق مع السياسة الفيدرالية في التعددية الثقافية، وبموجب تلك السياسة يُوظّف المهاجرون الجدد، والسكان الأصليون في المؤسسات الحكومية لكيبيك، على أساس المساواة، ومراعاة ما تعرّض له السكان (الأمم الأولى)، من حرمان اقتصادي، ومن ثمّ دمجهم جميعاً في الثقافة الفرنكوفونية على ثلاثة أسس، وهي، أن تكون الفرنسية دون سواها لغة الحياة العامة، واحترام القيم الديمقراطية الليبرالية، واحترام التنوّع الثقافي لمجتمع كيبيك⁽¹⁴⁾.

فقد أصبحت لحكومة مقاطعة كيبيك سيطرة كبيرة على شؤون الهجرة الخاصة بها، كما تسيطر على معظم السلطات اللازمة لتعزيز مكانة اللغة الفرنسية وتطويرها، فهي تتلقّى من المركز ميزانية سنوية قدرها ٣١ مليار دولار، إلى جانب جنيها أموال الضرائب الخاصة بالمقاطعة، وخلال العقود الثلاثة الأخيرة كان معظم رؤساء وزراء كندا من كيبيك نفسها⁽¹⁵⁾.

أمّا بشأن السكان الأصليين، فقد عمدت الحكومة الفيدرالية إلى تلبية مطالب بعضهم إبان التسعينيات المنصرمة بطريقتين مختلفتين⁽¹⁶⁾:

- الطريقة الأولى: طبّقت في جنوب كندا، إذ توجد محميات السكان الأصليين في محيط يتسم بالكثافة السكانية العالية لغير الأصليين، فضلاً عن اتسامه بندرة الأراضي، وذلك

بعدم إتاحة الفرصة لغير السّكان الأصليين بممارسة حقّ الشّراء، أو الاستيطان في أراضي السّكان الأصليين، ومحمياتهم.

- الطّريقة الثّانية: طُبّقت في شمال كندا عبر إيجاد إقليم خاص بالإينويت في عام ١٩٩٩، إذ لا يحق لغير الإينويت الاستيطان فيه، إلّا بداعي العمل، ولمدّة لا تتجاوز (7) سنوات، وذلك من أجل ضمان عدم ازدياد أعداد غير الإينويت على نحو يفوقهم في هذا الإقليم، وضمان استمراريّة هيمنتهم على شؤونه لكي يساعدهم ذلك على تطوير مواردهم الاقتصاديّة، والحفاظ على خصوصيّتهم الثّقافيّة.

وفي السّياق نفسه، تسعى (٤٧) قبيلة من السّكان الأصليين إلى نيل الاستقلال الدّاتي في غرب كندا، وتحديدًا في مقاطعة كولومبيا البريطانيّة منذ عام ١٩٩٥، وإذا ما انتظمت جهود السّكان الأصليين فقد تقضي في نهاية المطاف إلى جعل هذه المقاطعة بأسرها مقاطعة ذات استقلال ذاتي شبيه بما تحوزه كيبيك⁽¹⁷⁾.

3. سياسة التّفضيل الإيجابي

يستخدم رسميًا تسمية (عدالة التّوظيف Employment Equity)، في كندا بدلًا من تسمية (التّفضيل الإيجابي Affirmative Action)، المعتمدة في الولايات المتّحدة، إلّا أنّ الغاية منها واحدة في كلا الحالتين، وهي مواجهة الآثار المتركمة للتمييز الإثني المؤسّسي، التي تتخذ شكل التّفاوت والظلم الاجتماعي داخل البنية المؤسّسيّة، من جرّاء الممارسات المنظّمة للتمييز الإثني، التي تُقصي الأقليّات بفاعليّة عن حياة وظيفة ما، أو التّرقّي فيها، سواء أكانت تلك الآثار الإقصائيّة مقصودة أم غير مقصودة⁽¹⁸⁾.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عملت الحكومة الفيدراليّة على إصدار تشريعين، ليكونا الأساس القانوني لسياسة التّفضيل الإيجابي، هما: قانون حقوق الإنسان الكندي (Canadian Human Rights Act)، الصّادر في عام ١٩٧٦، وقانون التّأمين ضدّ البطالة الكندي (Canadian Unemployment Insurance Act)، الصّادر في عام ١٩٧٧، إذ يشمل تحديدًا قطاعي الأعمال والصّناعات، مثل: المصارف، وشركات الخطوط الجويّة، وخطوط السّكك الحديد، فضلًا عن شمولها وزارات الحكومة الفدراليّة ووكالاتها كافّة، بما فيها القوات المسلّحة، وتُراقب ممارسات التّمييز الإثني، وتُعالج من قبل المفوضيّة الكنديّة لحقوق الإنسان (C.H.R.C.)، وعبر التّنسّق

مع المفوضية الكندية للتوظيف والهجرة (C.E.I.C.)، والمحكمة العليا الكندية⁽¹⁹⁾، إذ تُعالج آثار التمييز الإثني من خلال زيادة توظيف الجماعات المحرومة في مستويات المؤسسة كلها، التي لم يوظف فيها أعضاء تلك الجماعات بصورة كافية، بسبب ممارسة تلك المؤسسة للتمييز الإثني بشكل مباشر أو غير مباشر*.

أما الجماعات المستهدفة بالتمييز الإيجابي، فهي الأقليات الإثنية، والسكان الأصليون، والأفارقة، والنساء؛ إذ إنّ شمول أيّ جماعة منها يتوقف على شرط جوهري هو إثبات تعرض الجماعة للحرمان، مثل وجود معدلات البطالة العالية أو الدائمة، والإقصاء عن قطاعات واسعة من الاقتصاد ومراكز صناعة القرار، والتفاوت في الأجور، بالرغم من تساوي المرشحين لوظيفة ما في مستوى المهارة، والخبرة، والمؤهلات⁽²⁰⁾.

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن أن نلاحظ أنّ سياسة التفضيل الإيجابي في كندا تسمح للأفراد بانتهاج هذه السياسة بصورة طوعية في المجال الخاص من دون إلزامهم بها، إذ لا تعتمد الحكومة الكندية بصورة إلزامية إلا في المجال العام، وتحديدًا في قطاع الخدمة العامة، كما تتيح الفرصة أمام المقاطعات الكندية كي يكون بإمكانها تبني سياسات تفضيل إيجابي خاصة بها.

كما تبنت كندا هذه السياسة بوصفها آلية دائمة من آليات التعددية الثقافية في التعامل مع الأقليات خصوصًا، بدليل صدورها بموجب قوانين ذات صلة بحقوق الإنسان وحرّياته، وهي تستند بذلك إلى أساس التعويض ومعالجة أخطاء الماضي، عبر اعتماد مبدأي تكافؤ الفرص، وتكافؤ الموارد في التعامل مع الجماعات المحرومة، وهذا ما يفسّر سبب تسمية هذه السياسة في كندا بـ (عدالة التوظيف Employment Equity)، التي تقوم على أساس أنّ العدالة تقتضي المساواة في فرص التعيين ما بين أعضاء مكونات المجتمع الكندي كافة، عبر انتهاج الأسباب عينها التي حرّموا بفعالها، وذات العلاقة بالتمييز الإثني، بغية بناء المجتمع العادل مستقبلاً، إلا أنّ ذلك يأتي

* تقوم تلك المعالجة على أساس قانوني تنصّ عليه الفقرة (١) من المادة (١٦) من قانون حقوق الإنسان الكندي، ويتمثل بأنه: (لا يعدّ من قبيل ممارسة التمييز العرقي (Discriminatory Practice)، إذا ما أقرّ شخص ما، أو عمل ببرنامج، أو مشروع، أو تدبير خاصّ ما، يستهدف منه الحول دون معاناة المحرومين، الذين من المرجح أنهم قد عانوا الحرمان، أو كان الهدف من عمله استثناء المحرومين، أو تقليص عددهم، بوصفهم يعانون الحرمان من جزاء ممارسات أيّ جماعة من الأفراد، وذلك حينما يكون انتفاع أولئك المحرومين قائماً على الأسس المحظورة للتمييز العرقي، أو ذا علاقة بها، من خلال قيام الشخص نفسه بتحسين فرص حياة المحرومين ذات الصلة بالمنافع، أو الخدمات، أو التسهيلات، أو الاستيعاب، أو التوظيف)، وتتمثل تلك الأسس المحظورة وفقاً للمادة (٢) من القانون نفسه بـ: العرق، والأصل القومي، والإثنية، واللون، والدين، والسن، والجنس، والحالة الزوجية، والإعاقة الجسدية. للمزيد من التفاصيل، انظر المواد (٢) و(١٦) من قانون حقوق الإنسان الكندي لعام ١٩٧٦.

تعبيراً عن (الإخفاق في التمييز ما بين الأقليات القومية والجماعات الإثنية)؛ إذ تسعى الأولى منهما إلى نيل حق تقرير المصير، بينما تبتغي الثانية الاندماج في الثقافة السائدة.

المحور الثاني: تجربة التعاون والتنافس في الفيدرالية الكندية

أولاً: العلاقات البينحكومية Intergovernmental Relations

يطلق عليها اختصاراً (IGR)، وتعرف على أنها عبارة عن مزيج معقد من التعاون والتنافس بين الحكومة الفيدرالية، وحكومة المقاطعات والأقاليم، ينتج عنه لقاءات رسمية وغير رسمية للمسؤولين على المستوى الفيدرالي والمحلي، وينتج عنه رسم وتنسيق للسياسات العامة، ووضع حلول للمشكلات التي تعترضها⁽²¹⁾، وهي تعدّ الآلية التطبيقية للفيدرالية التنفيذية، وفي كندا يوجد نوعان من العلاقات البينحكومية، وهي:

1. علاقة الحكومة الفيدرالية، مع حكومات المقاطعات (Federal-Provincial

Relations) وهي تعدّ علاقة راسية أو هرمية، وتتميز بأنها معقدة ومتعددة الأوجه،

وأصبحت عنصراً رئيساً للنظام الفيدرالي الكندي في عملية صنع واتخاذ القرار⁽²²⁾.

2. علاقة حكومات المقاطعات فيما بينها (Interprovincial Relations) وهي علاقة

أفقية لا تقل أهميتها عن النوع الأول، وتهتم بالتنسيق والتعاون مع حكومات المقاطعات

الأخرى في إقامة المشاريع الاقتصادية، وبلوغ الأهداف التنموية، وفي بعض الأحيان

تتصف هذه العلاقات بالتنافسية، من خلال قيام إحدى المقاطعات بتقديم تسهيلات في

مجال معين، مثل اتباع سياسة اقتصادية معينة بغية استقطاب المشاريع الاستثمارية.

إنّ تزايد اللامركزية في النظام الفيدرالي لكندا نتج عنه ظهور حكومات قوية، ومتطورة،

سواء في المركز أم في المقاطعات، اشتركت جميعها في برامج تنافسية لبناء وتنمية مجتمعاتها

واقتصاداتها، الأمر الذي تطلب إيجاد صيغة متقنة من التنسيق والتعاون فيما بينها، تمثلت في

صيغة العلاقات البينحكومية، التي أخذت تتطور بمرور الزمن، وأصبحت لها آليات وأشكال

معينة⁽²³⁾، كما إنّ تطور هذه العلاقات يعود سببه إلى عدم وجود نصّ دستوري يحكم هيكلية

التفاعلات بين المقاطعات والحكومة الفيدرالية⁽²⁴⁾، إذ إنّ عمل الحكومة الفيدرالية وحكومات

المقاطعات مترابط ومتداخل، ويتقاطع في عدد من القضايا؛ وبسبب ذلك ظهرت الحاجة إلى

ضرورة التعاون والتنسيق بين الحكومات سعياً منها في تقديم وتلبية احتياجات، ورغبات المواطن

الكندي، فضلاً عن أنّ هذه العلاقات البينحكوميّة أصبحت آليّة غير رسميّة لتسوية النزاعات من خلال عقد الاتّفاقات قبل اللجوء إلى القضاء؛ إذ تلجأ الحكومة الفيدراليّة وحكومة المقاطعة إلى عقد عدد من الاجتماعات فيما بينها من خلال آليّات مختلفة لتلافي حدوث أيّ خلاف⁽²⁵⁾.

تركّز العلاقات البينحكوميّة في كندا على العلاقة بين المسؤولين التنفيذيين، من رئيس الوزراء مع الوزراء الأوائل^{*}، والوزراء وكبار المسؤولين في الحكومة الفيدراليّة ونظرائهم في حكومات المقاطعات، وتخدم هذه العلاقات عدداً كبيراً من القضايا المشتركة، فضلاً عن أنّها توفر منتدى لتبادل المعلومات، وعقد المفاوضات والمشاورات لغرض معيّن ومحدّد مثل التعليم، والصّحة، والنقل، والتجارة، وغيرها، وفي بعض المناسبات تُعدّ السبيل الوحيد لاتّخاذ قرارات بصورة جماعيّة، لاسيّما فيما يتعلّق بالعلاقات الماليّة، على الرّغم من تكرار هذه الاجتماعات واللقاءات^{**}، إلّا أنّها لا تتمتّع بوضع دستوري معيّن، أو أساس قانوني⁽²⁶⁾، وأنّ آليّة عمل العلاقات البينحكوميّة تتّخذ أشكالاً معيّنة، أهمّها، هي:

1. مؤتمرات الوزراء الأوائل (FMC) First Ministers Conferences: وتسمّى أحياناً

قمة الوزراء الأوائل، وهي تُعدّ أهمّ آليّة في عمل العلاقات البينحكوميّة، التي تندرج تحت إطار العلاقات الرأسيّة، وتكون عبارة عن عقد مؤتمرات بدعوة من رئيس الوزراء وبرئاسته للاجتماع مع رؤساء حكومات المقاطعات، تُرسم فيها السياسة العامّة، فضلاً عن تبادل وجهات النّظر والأفكار، وأحياناً تكون مخصّصة لمناقشة قضية معيّنة، كما إنّ هذه المؤتمرات لا يوجد لديها جدول زمني منتظم لعقدّها، إذ تتباين مدّة انعقادها مع مرور الزّمن تبعاً للظّروف السياسيّة، ولأولويّات رئيس الوزراء، غير أنّ المقاطعات ترغب في عقد هذه المؤتمرات بصورة متكرّرة، أو في الأقلّ مرّة واحدة سنوياً؛ لأنّها توفر فرصة للتأثير في الحكومة الفيدراليّة واكتساب المزيد من الامتيازات⁽²⁷⁾، هذا فضلاً عن أنّ هذه المؤتمرات أضحت مناسبات عامّة، وجذبت إليها وسائل الإعلام، وغالباً ما بُنّت عبر القنوات الفضائيّة، على الرّغم من المستوى الرّسمي لها، والاهتمام الذي تحظى

* يُقصد بالوزراء الأوائل أو الوزير الأول هو رئيس حكومة المقاطعة.

** يجدر بالذكر أنّ عدد الاجتماعات وصل عام 1984 إلى 438 اجتماعاً، كان من بينها 123 اجتماعاً على مستوى الوزراء الأوائل، للمزيد من التفصيل؛ ينظر موقع الموسوعة الكنديّة، شبكة المعلومات التّوليّة:

<https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/federal-provincial-relations>.

به، لكن المفاوضات الحقيقية، وعمليات المساومة والتوافقات تتم خلف الأبواب المغلقة للوزراء، والمسؤولين الحكوميين بعيداً عن الإعلام⁽²⁸⁾.

2. لقاءات المقاطعات والأقاليم Provincial Territorial Meetings: وهي تدرج تحت إطار العلاقات الأفقية، إذ تتمتع المقاطعات والأقاليم بشبكة علاقات واسعة ومكثفة، تهدف هذه اللقاءات إلى تنسيق السياسات، والبحث عن الحلول للمشكلات المشتركة، التي تعترض عملها، فضلاً عن تنسيق مستوى ردود أفعال المقاطعات تجاه مبادرات الحكومة الفيدرالية⁽²⁹⁾، وفي بعض الأحيان تُناقش القضايا العابرة للحدود، مثل الأنهار المشتركة، وطرق المواصلات، أو القضايا البيئية⁽³⁰⁾.

3. وتتخذ هذه اللقاءات أشكالاً مختلفة رسمية، وغير رسمية، ولعل أهمها الاجتماع السنوي الذي يعقده الوزراء الأوائل منذ عام 1960، لكن دون حضور رئيس الوزراء، ويتأسس بصورة دورية الوزراء الأوائل، يُطلق عليه - (Annual Premiers Conference) APC) ويتّصف بالمهنية العالية، ويُدعم من قبل موظفي الخدمة المدنية، ويتمخّص عنه إصدار المواقف والبيانات، والإعلان عن المشاريع من قبل الوزراء الأوائل، ويتميّز بامتلاكه جدولاً مستمراً للأعمال، وسلسلة من الاجتماعات واللقاءات المترابطة، وعلى الرغم من أنّ اهتمام هذه الاجتماعات ينصبّ نحو سياسة المقاطعة، وعلاقتها مع باقي المقاطعات؛ إلّا أنّ كثيراً من الاهتمام يتوجّه أيضاً إلى مراقبة القصور في أداء الحكومة الفيدرالية⁽³¹⁾.

4. ومن أهم نتائج هذه الاجتماعات قيام الحكومة الفيدرالية بالتوقيع مع تسع مقاطعات عام 1999 (لا يتضمن مقاطعة كيبيك)، اتفاقاً سُمّي (اتفاقية إطار الاتحاد الاجتماعي) Social Union Framework Agreement (SUFA)، الهدف منه هو البدء بحقبة جديدة من التعاون، والتّظافر، وتبادل المعلومات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات في إنشاء وتمويل البرامج الاجتماعية، كما يتضمن آلية لتسوية النزاعات⁽³²⁾.

5. اللقاءات أو المجالس الوزارية Ministerial Councils or Meetings: إنّ جزءاً كبيراً من العمل الحقيقي للعلاقات بين الحكومات يتم من خلال هذه المجالس، التي هي عبارة عن عقد لقاءات بين وزير في الحكومة الفيدرالية مع نظرائه في حكومات المقاطعات

والأقاليم⁽³³⁾، وهذه المجالس ليست بالأمر الحديث؛ لكنها بدأت بالتزايد في السنوات الأخيرة، وأصبح لديها طابع رسمي، وهيئات إدارية خاصة بها، فضلاً عن أنها مسؤولة عن تنفيذ الأوامر الرسمية الصادرة عن مؤتمر الوزراء الأوائل⁽³⁴⁾، والتنسيق، والتعاون في تطوير مجالات معينة، مثل البيئة، والنقل، والتعليم وغيرها، ويوجد حالياً أربعة عشر مجلساً وزارياً، تختلف بينها من حيث التنظيم المؤسسي وعدد انعقادها.

إنّ العلاقات البينحكومية ظهرت بسبب شعور الحكومات المختلفة في الحاجة إلى ضرورة التوصل إلى اتفاقات في مجالات السياسة العامة، التي ستقدم فيها التزامات واسعة في سبيل تحقيق مصالح مشتركة، فعلى الرغم من استقلالية وحرية كل حكومة؛ إلا أنهم مسؤولون جميعاً عن حكم كندا كلها، كما إنّ التفاوض هو الشكل السائد لممارسة السلطة في كندا، الذي يشمل التفاوض بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات، وإنّ هذه الممارسة تميل إلى معاملة المقاطعات، بوصفها سيادة مستقلة، الأمر الذي يتوجب استحصال موافقتهم⁽³⁵⁾، لذلك أدت الدبلوماسية دوراً مهماً في تنظيم العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات؛ إذ إنّ المفاوضات البينحكومية أشبه ما تكون إلى المفاوضات الدولية، مثال على ذلك قيام الحكومة الفيدرالية بتعيين عضو سابق في الوفد التفاوضي الكندي في الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة بوظيفة مدير لقسم العلاقات الفيدرالية مع المقاطعات في وزارة المالية الكندية، كما إنّ سكرتير المؤتمر الدستوري هو دبلوماسي سابق⁽³⁶⁾.

يمكن أن نفهم ممّا تقدّم، الفيدرالية في كندا تهتمّ أكثر بالمرونة السياسية، والبحث عن التوافق والتعاون والمشاركة في السلطة أكثر من اهتمامها في اتباع وتحليل النصوص القانونية بصورة حرفية، وأنّ عملية اتخاذ القرار هي من خلال هذه المفاوضات، وليس من خلال البحث عن حلّ واحد لكل مشكلة، أو اتخاذ القرار من قبل سلطة واحدة.

ثانياً: توزيع الثروات

1. توزيع إيرادات الموارد المالية

يحرص النظام الفيدرالي في كندا دائماً على أن تكون كندا دولة الرفاه الاقتصادي، وأن يتمتع سكانها كافة بمستوى واحد من الخدمات، من خلال قيام الحكومة الفيدرالية بدعم حكومات المقاطعات بعدد من البرامج والأنشطة في توزيع الموارد المالية، فضلاً عن ذلك سعت كندا إلى تحقيق التوازن بين مسؤوليات الحكومة وقدرتها على دعم المقاطعات، من خلال قيام السياسيين في كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات بتشكيل شبكة واسعة من العلاقات سُميت بالفيدرالية المالية Fiscal Federalism⁽³⁷⁾، التي تنقسم على ثلاثة أقسام هي: الضرائب وسلطة الإنفاق الفيدرالية وبرنامج مدفوعات المساواة.

أ. الضرائب Taxation

تمتلك كندا نظاماً ضريبياً يمكن وصفه بالمتجانس، إذ نصّ دستور كندا في المادة (91)، الفقرة (3)، على أن الحكومة الفيدرالية لها القدرة على تحصيل الأموال من خلال فرض الضرائب على أيّ مجال، بينما نصّت المادة (92) الفقرة (2) في الدستور على أن حكومة المقاطعة لها الحق في فرض الضرائب على مجالات محدّدة، ومن خلال الضريبة المباشرة*، لذلك تجمع الحكومة الفيدرالية إيراداتها من فرض وتحصيل ضرائب على الأفراد والشركات، وضريبة القيمة المضافة إلى جانب الرسوم الكمركية، وغيرها، أمّا المقاطعات فهي تعتمد القاعدة الضريبية ذاتها التي تعتمد عليها الحكومة الفيدرالية في تحصيل الإيرادات، لكنّها تستخدم نحو نصف معدّلات ضريبة الدخل لتلك التي تُستخدم فيدرالياً، الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون عائداتها أقل بكثير من عائدات الحكومة الفيدرالية، ونتيجة لذلك تحصل الأخيرة على عائدات تفوق نفقاتها⁽³⁸⁾، كما إنّ المقاطعات وبغية تمويل مسؤوليات الصرف المالية الكبيرة -التي تقع على عاتقها- تقوم بفرض نظام ضريبي خاص للأفراد، والشركات، وضريبة المبيعات، وضريبة الثروات، الذي من خلاله تجمع ما معدله 80% من عوائدها، مع الاعتماد على التمويل الفدرالي لتغطية باقي النفقات؛ إذ إنّ النظام الضريبي للمقاطعات يعدّ متوافقاً أو منسجماً بشكل كبير مع النظام الضريبي الفدرالي من خلال قيام الحكومة

* الضرائب المباشرة: هي الضريبة التي تُستحصل مباشرة من المواطن، أو دافع الضريبة، مثال ذلك، ضريبة الدخل. الضرائب غير المباشرة: هي التي تُستحصل بطريقة غير مباشرة من المواطن، أو دافع الضريبة، مثل الرسوم الكمركية، وضريبة القيمة المضافة HST، للمزيد من التفاصيل، ينظر إلى: Ibid, p.66.

الفيدرالية عقد مجموعة من الاتفاقات الضريبية الموحدة، لكنها توقع بشكل منفصل مع المقاطعات، كما إنَّ ضريبة الدخل تُدار بشكل مباشر من قبل وكالة الإيرادات الكندية Canada Revenue Agency⁽³⁹⁾.

ب. سلطة الإنفاق الفيدرالية Federal Spending Power

على الرغم من توزيع سلطات الإنفاق بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات؛ لكن في كثير من الأحيان تقوم الحكومة الفيدرالية بالمشاركة في مجالات معينة تكون خاضعة للسلطة القانونية للمقاطعات، بسبب امتلاكها الموارد المالية التي تمكنها من استخدام سلطاتها الإنفاقية لتقدم منحاً تدعم البرامج الراسخة في المقاطعات، مثل الصحة، والتعليم من أجل تشجيعها على اتباع الأولويات الفيدرالية⁽⁴⁰⁾، وأن الآلية التي اتبعتها حكومة أوتاوا في كيفية استخدام سلطة الإنفاق على نوعين:

- **المنح المالية المشروطة Conditional Grant:** وهي عملية تقديم منح مالية من قبل الحكومة الفيدرالية إلى المقاطعات لإنفاقها في مجالات محددة، مثل البحوث العلمية، أو البنى التحتية أو الصحة على وفق شروط محددة وضعت من قبل الحكومة الفيدرالية في كيفية استخدامها⁽⁴¹⁾، مع العلم أنَّ مجالات إنفاق هذه المنح خاضعة دستورياً لسلطة حكومة المقاطعة، وليس للحكومة الفيدرالية، ولكن ومن أجل الاستفادة من هذه الأموال تقوم المقاطعات بالموافقة على هذه الشروط، ومن أبرز الأمثلة على ذلك في مجال الرعاية الصحية الذي اشترطت فيه الحكومة الفيدرالية على حكومات المقاطعات احترام مبادئ معينة، مثل حظر رسوم المستخدم، الذي هو في واقع الأمر من اختصاص سلطة المقاطعة⁽⁴²⁾، إنَّ هذه المنح المشروطة أدت إلى تزايد تأثير الحكومة الفيدرالية، واتساع نفوذها السياسي داخل المقاطعة، الأمر الذي أدى إلى تدمير حكومات المقاطعات؛ إذ عدته تهديداً لاستقلالها، وتعدياً على سلطاتها القانونية، واستجابة لهذه الضغوط - وخاصة مقاطعة كيبيك-، استخدمت الحكومة الفيدرالية النوع الثاني من سلطة الإنفاق هو:

- **المنح المالية غير المشروطة Unconditional Grant:** وهي عملية تقديم منح مالية كبيرة إلى المقاطعات لتتصرف بها حسب برامجها التنموية الخاصة، مع وجوب أن نقي

هذه البرامج ببعض المعايير الوطنية الموضوعية من قبل الحكومة الفيدرالية، وتستخدم هذه الأموال في برامج الرعاية الصحية، والتعليم الثانوي، والخدمات الاجتماعية، ومن أبرز هذه البرامج هي التمويل الكندي للرعاية الصحية Canada Health Transfer (CHT)، وبرنامج التمويل الكندي للخدمات الاجتماعية Canada Social Transfer (CST)⁽⁴³⁾، والجدير بالذكر أن قيمة المنح المالية غير المشروطة، التي قدّمتها الحكومة الفيدرالية عام 2010 بلغت ما يقارب (سبعة وثلاثين) مليار دولار كندي⁽⁴⁴⁾.

ج. برنامج منح أو مدفوعات المساواة Equalization Payments

هو قيام الحكومة الفيدرالية بتحويل مبالغ مالية إلى المقاطعات الفقيرة، التي يُعدّ مستواها الاقتصادي دون المعايير الوطنية في كندا، والغاية منها مساواة القدرة المالية بين المقاطعات، ومساعدتها على توفير الخدمات الرئيسة للمواطنين، وتعزيز روح التضامن والوحدة الوطنية⁽⁴⁵⁾، فضلاً عن تقليص الفوارق بين المقاطعات الغنية والمقاطعات الفقيرة⁽⁴⁶⁾، وتصحيح حالة اللاتوازن المالي الأفقي*؛ إذ إنّ الإيرادات التي تحصل عليها مقاطعة البرتا الغنية بالنفط والغاز تفوق الإيرادات المالية، التي تحصل عليها باقي المقاطعات، كما إنّ برنامج مدفوعات المساواة يكون عبر خطة تكافؤ تستند إلى استخدام صيغة معينة، تُعدّل بين مدّة وأخرى في تقييم قدرة العائدات المالية بالمقاطعات عبر احتساب ثلاثة وثلاثين مصدراً للعائدات الضريبية، وغير الضريبية الخاصة بها، مقابل قياس المعايير الوطنية لخمس مقاطعات كندية⁽⁴⁷⁾، وهذا البرنامج تأسّس عام 1957، وبعد ذلك أُدرج في الدستور الكندي عام 1982⁽⁴⁸⁾، كما إنّ هذه المدفوعات تكون غير مشروطة، وبإمكان حكومة المقاطعة إنفاقها وفقاً لما تراه مناسباً، وقد بلغ مقدار هذه المدفوعات عام 2010 ما يقارب أربعة عشر مليار دولار كندي، وفي عام 2011 قدّمت الحكومة الفيدرالية هذه المدفوعات إلى ست مقاطعات ممّن صنّفت دون المعايير الوطنية⁽⁴⁹⁾.

* يُقصد باللاتوازن المالي الأفقي هو وجود اختلاف في قدرات العائدات لدى الوحدات المختلفة المكوّنة للفيدرالية إلى حدّ يجعلها غير قادرة على أن تقدّم الخدمات لمواطنيها على المستوى نفسه، انطلاقاً من مستويات ضريبية مقارنة، للمزيد ينظر: رونالد ل. واتس، المصدر نفسه، ص 59.

2. توزيع إيرادات الموارد الطبيعية Power of Natural Resources

تُعدّ كندا من البلدان الغنيّة بالموارد الطبيعية من حيث الكم والنوع، فإلى جانب مساحتها الجغرافية الواسعة الصالحة للزراعة وأنهارها العديدة؛ تتباين المقاطعات في امتلاكها ثروة معدنيّة هائلة، مثل النّفط* والغاز واليورانيوم والحديد، التي تعدّ العامل الأساس للتقدّم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لكندا، إذ تمتلك نحو 169 مليار برميل من احتياطي النّفط، يستخرج نسبة 97% من الرّمال النّفطيّة Oil Sand⁽⁵⁰⁾، نصفها يُنتج من حقول مقاطعة البرتا.

وبناءً على ما تقدّم هناك تفاوت كبير بين إيرادات هذه الموارد، ما بين وصفها رئيسة، ومؤثّرة، أو ضئيلة، ويشكّل تقاسم إيرادات الموارد الطبيعيّة مصدرًا للتوتر في العديد من الفيدراليّات؛ إلّا أنّ دستور كندا لعام 1867 نظم آليّة تقاسم إيرادات هذه الثروات؛ إذ بموجب الدستور يعدّ التّقييب على الموارد الطبيعيّة غير المتجدّدة، وموارد الغابات، والطّاقة وتطويرها وتصديرها، وسياسة فرض الضّرائب، جعلها من الصّلاحيّات الخاصّة لحكومات المقاطعات والأقاليم؛ إذ تقوم الأخيرة بإصدار التّصاريح والإجازات إلى الشّركات الخاصّة، التي تتطلّب استخدام الأرض للتّقييب على الموارد وإنتاجها، وتُمنح هذه التّصاريح من خلال المزاد، أمّا حكومة أوتاوا تقوم بالإشراف على أنشطة الموارد من خلال صلاحية الإشراف على شؤون المقاطعات والأقاليم وحفظ البيئة⁽⁵¹⁾، أمّا إيرادات الموارد المتواجدة تحت المياه الإقليمية فتكون عائدتها للحكومة الفيدرالية⁽⁵²⁾. إنّ التّنظيم القانوني للثروات وإدارتها في كندا، مثل الزراعة، والصّناعة، والموارد الطبيعيّة، والتّجارة وصلت إلى مستوى عالٍ من التّحكّم، والتّنظيم، ولم يترك مجالاً للتّفسيرات السياسيّة والاجتهادات، كما إنّ تنوع المصادر الاقتصاديّة للبلدان الفيدرالية عامّة، وكندا خاصّة، يجعل إيجاد الحلول للمسائل الخلافية أمرًا سهلاً، على عكس الدّول الرّيعيّة التي تعتمد على مصدر اقتصادي واحد، مثل النّفط، الأمر الذي تصعب فيه كفيّة تقسيم إيراداته⁽⁵³⁾.

* إنّ اكتشاف أول حقل نفطي في كندا كان عام 1859 في مقاطعة أونتاريو، لكن أهمية كندا النّفطيّة تصاعدت بعد اكتشافه في مقاطعة البرتا، للمزيد ينظر: سردار قادر محي الدين، إشكاليّة التّنظيم القانوني لإدارة الثّروة الوطنيّة في الدّولة الفيدرالية: دراسة تحليليّة مقارنة بين نظامي السّياسي العراقي والكندي، مجلة قه لاي زانست العلميّة، الجامعة اللبنانيّة الفرنسيّة، المجلّد (2)، العدد (3)، أبريل، 2017، ص180.

المحور الثالث: التجربة الكندية في الهوية الوطنية

مفهوم الهوية الوطنية في كندا شديد الارتباط بالتعددية الثقافية، فقد اختارت الدولة منذ نشأتها تحديد هويتها الوطنية على أساس التنوع، والتعددية الثقافية، وطوال تاريخها استطاعت البلاد أن تحافظ على وحدتها في ظل التعددية الثقافية.

وتشير استطلاعات الرأي الدورية إلى استمرار التعددية الكندية كمبعث فخر للكنديين، ولا تقل هذه النسبة عن (80%) في أغلب استطلاعات الرأي، وهذا الرقم لم يتغير على امتداد الزمن، بل أظهر استطلاع للرأي في سنة 1996 أن الكنديين يعدّون التعددية الثقافية سمة من سمات الهوية الكندية⁽⁵⁴⁾.

وقد تكرّست التعددية التي تبنت رسمياً سنة 1971، من خلال القوانين والهيكل الحكومي التي أنشئت⁽⁵⁵⁾:

1. فعلى المستوى الأول، صدرت قوانين عديدة، مثل، قانون الحريات والحقوق المدنية،

وقانون اللغات الرسمية، وقانون التعددية الثقافية، وقانون المساواة في العمل، وقانون

الهجرة وحماية اللاجئين، وقانون حماية حقوق السكان الأصليين.

2. وأما على المستوى الثاني، فقد أنشئت مؤسسة رسمية باسم "المؤسسة الكندية للعلاقات

الإثنية"، وأحدثت برامج ممولة من قبل الحكومة الفيدرالية، والحكومات المحلية لإدارة

التفاعل الإثني بين مختلف الهويات الثقافية الموجودة.

ويقوم النموذج الكندي للهوية الوطنية على ثلاثة أسس، وهي كل من القيم، والروابط،

والثقافة، وهي كالاتي:

1. القيم

تمثل القيم المكوّن الأساس في بناء الهوية الوطنية الكندية، ويتجسّد هذا من خلال القوانين

الدستورية، والمواقف الرسمية الحكومية، وخطابات العرش*، ومختلف القوانين التشريعية⁽⁵⁶⁾.

والقيم الرئيسة للهوية الكندية هي:

أ. المساواة، والعدالة، والتسامح، والاحترام، والمجتمع المشترك، واحترام التعددية،

والمسؤولية المتبادلة، والمساءلة، والديمقراطية، والسلام، والإنصاف⁽⁵⁷⁾.

* خطاب العرش هو خطاب التكليف الذي يوجّهه الحاكم العام للبرلمان والشعب عند انتخاب حكومة جديدة.

ب. الاعتماد على الذات، والتضامن المؤدي للمسؤولية الجماعية، والاستثمار خصوصاً في الأطفال بوصفهم جيل المستقبل، والديمقراطية، والحرية، والمساواة، والمسؤولية المالية⁽⁵⁸⁾.

وقد يجادل بعضهم في أنّ هذه القيم لا تختلف كثيراً عن القيم المعتمدة لدى كثير من الدول الغربية، وغير الغربية، لكن عملية التطبيق الفعلي هو المختلف، وأنّ الانموذج الكندي لا يقوم على الادعاء بانفراده، أو تميزه لهذه القيم، وإنما يقوم على أساس أنها تمارس وتطبق بتميز في السياق الكندي.

2. الروابط

تهدف الروابط لإنشاء علاقات إيجابية بين الكنديين، من خلال توفير فضاءات لفهم الاختلافات، ومحاولة إيجاد حلول لها، في ظلّ التنوع السائد في المجتمع، والمساحة الجغرافية مترامية الأطراف، والتقسيم الفيدرالي للسلطة.

ولتحقيق هذا الأمر، قام الانموذج الكندي على إنشاء البنى التحتية اللازمة، وإيجاد أشكال مختلفة للتفاعل والتعاون، فعلى مستوى البنى التحتية، مثلاً، أنشئ خط للقطار يربط بين الولايات والمدن الكندية جميعاً، وتوفير الربط بالإنترنت لكلّ الكنديين في المناطق كلّها، وعلى مستوى التفاعل، أنشئ برنامج حكومي لدعم الحوار بشأن اللغات الرسمية، ومنتدى برلماني للحوار بين الشباب الكنديين، يُدرّب الشباب على الممارسة الديمقراطية، وعلى مستوى أشكال التعاون، وفُرت برامج دعم ومساعدة للمؤسسات الاجتماعية والأقليات للعمل من أجل أهداف مشتركة، ودعم التطوع الاجتماعي بأشكال مختلفة⁽⁵⁹⁾.

3. الثقافة

تشكّل الثقافة الدّعمة الثالثة للهوية الوطنية الكندية؛ لأنها تخلق فضاءً للتعبير عن التنوع الموجود، وفرصاً لفهم هذا التنوع وقبوله، ولأنّها تقول للأفراد إنهم جميعاً، بذواتهم، وقصصهم، وتجاربهم، وفنونهم، وتاريخهم، على اختلاف ذلك كلّ، يمثلون جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، والهوية المشتركة⁽⁶⁰⁾.

وقد أسهمت الظروف التاريخية لنشأة الدولة في ترسيخ هذه الدّاعة، نظراً لوجود قوميتين مؤسستين باللغة الفرنسية والإنجليزية، ومذهبين (الكاثوليكي والبروتستانتي)، وعادات مختلفة، فضلاً عن السّكان الأصليين والمهاجرين.

ويظهر الاهتمام بالثقافة في عدد كبير من برامج المساعدات، التي تقدّمها الدولة، مثل توفير الدّعم المالي لمختلف وسائل الإعلام المسموعة، والمرئية، والمطبوعة المهتمة بالثقافة، وقطاع السينما، والمتاحف الثقافية، إلخ.

إنّ دور الحكومة الكندية هو التّهيئة لأسس الهوية الوطنية، والعيش المشترك، وينتهي دورها بعد وضع الأسس، إلى أن يتعلّم المواطنون عن الثقافات الأخرى والاختلافات حتّى يتمكّنوا من التّعامل بشكل صحيح مع الاختلاف، والعيش المشترك ضمن الهوية الوطنية، فضلاً عن ذلك، ساعدت السياسات الحكومية الإثنيات، والمهاجرين الجدد، وأغلبية الكنديين على التّطور، وتحقيق الشّعور بالنّقة والتّضامن الضّروريين للحفاظ على الشّبكة السّميكة من الالتزامات المتبادلة التي تقوم عليها الدولة الكندية.

المحور الرابع: ملحوظات ختامية ودروس مستنبطة وتوصيات

أولاً: ملحوظات ختامية

إنّ التّفاعلات الإثنية الكندية أسهمت في استيعاب التّعديّة، سواء أكانت ثقافية، أم عرقية، دينية أم إثنية، التي كانت سبباً في أن تكون كندا نموذجاً للديمقراطية الحقيقية، والفيدرالية المستقرة، التي تمنح مزايا حكم ذاتي موسعة للمقاطعات، الأمر الذي نتج عنه تطوّر شامل في المجالات كافة إلى جانب نجاحها في التّعايش السّلمي بين مختلف مواطنيها ذوي الأصول المختلفة، سواء أكانوا مهاجرين من شتى بقاع الأرض، أو السّكان الأصليين، من جانب آخر أسهم نجاح التّفاعل الإثني في كندا بتطوّر المستوى الاقتصادي، من خلال الاستثمار الصّحيح للموارد الطّبيعية والمعدنية، فضلاً عن تنوّع النّشاط الصّناعي؛ إذ تُصنّف كندا اليوم ضمن الدّول السّبع الصّناعية الكبرى في العالم، فضلاً عن مكانتها الدّولية، من حيث احترامها حقوق الإنسان، ودورها في حفظ الأمن والسّلم الدّوليين، من جانب آخر أثبتت التّفاعلات الإثنية الكندية نجاحها في كيفية التّعاطي مع الأزمت الدّاخلية، التي تمثّلت في أزمة كيبيك، وأزمة حقوق السّكان الأصليين: إذ أصبحت مثلاً يحتذى به من قبل الدّول الأخرى، وتوصّل البحث إلى جملة من الاستنتاجات، نبينها بالآتي:

1. إنَّ النِّظام الفيدرالي الكندي يُعدُّ نموذجًا للفيدرالية المنقسمة بدلاً عن فيدرالية المشاركة؛ إذ نصَّ الدِّستور على تقسيم السُّلطات والصَّلاحيات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات، وعلى الرِّغم ممَّا كان مقررًا للفيدرالية الكندية لدى إنشائها بأنَّ تكون نظامًا فيدراليًا شديد المركزية؛ لكنَّها ومع تقدُّم الزَّمن، وتطوُّر الظروف تحوَّلت إلى نظام فيدرالي شديد اللامركزية، وابتكرت آليات وسياسات معيَّنة لغرض الحفاظ على وحدة كندا، واستيعاب الإثنيات، والاختلافات المتنوعة للمجتمع.

2. تولي كندا اهتمامًا بالحيادية الإثنية؛ إذ إنَّ قيام الحكومة الفيدرالية الكندية بمساندتها للإثنيات كافَّة من دون تبنِّي أيِّ إثنية منها، يعني أنَّها تعمل بفكرة الفصل ما بين الإثنية والدولة، بوصف الدولة مشتركًا عامًّا يُعبَّر عن الجميع لا عن الخصوص، وبذلك يُفصح المجال أمام الإثنيات كُلِّها لتتال فرصة التطوُّر ضمن المجال الخاص حصريًّا، ومن دون أن تتدخَّل أيُّ منها في شؤون المجال العام.

3. إنَّ النِّقاعلات الإثنية الكندية أسهمت في استيعاب التعددية، سواءً أكانت ثقافية أم عرقية، دينية أم إثنية، التي كانت سببًا في أن تكون كندا نموذجًا للديمقراطية الحقيقية والفيدرالية المستقرة، التي تمنح مزايا حكم ذاتي موسَّعة للمقاطعات، الأمر الذي نتج عنه تطوُّر شامل في المجالات كافَّة إلى جانب نجاحها في التَّعايش السَّلمي بين مختلف مواطنيها ذوي الأصول المختلفة، سواءً أكانوا مهاجرين من شتَّى بقاع الأرض أم السَّكان الأصليين.

ثانيًا: الدروس المستنبطة

تقدِّم التَّجربة الكندية في بناء الدولة انموذجًا غنيًّا يمكن الاستفادة منه في سياقات مشابهة مثل العراق، فقد ركَّزت هذه التَّجربة على محاور عديدة مهمَّة لبناء مؤسسات قويَّة ومستدامة، مع تعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي في ظلِّ تحدِّيات التَّنوع الإثني، والديني، من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، وتعزيز الشَّمولية، وتطوير القدرات المحلية، إذ قدَّمت كندا انموذجًا فعَّالًا في دعم إعادة بناء الدولة، وتتيح هذه التَّجربة للعراق دروسًا مستفادة يمكن توظيفها في تطوير الدولة العراقية، بما يتناسب وطبيعتها الخاصَّة، وظروفها التَّاريخية والسياسية، من أهمِّ تلك الدروس:

1. تبني نموذج فيدرالي مرن: التجربة الكندية أظهرت أنَّ النظام الفيدرالي يمكن أن يكون أكثر نجاحًا إذا تضمّن المرونة واللامركزية، ما يسمح لكل مقاطعة بإدارة شؤونها بما يتناسب وخصوصياتها الثقافية، والإثنية، ويمكن للعراق أن يتبنى فيدرالية مشابهة، تراعي خصوصيات مناطق مختلفة من حيث الإثنيات، والتنوع العرقي.
2. الفصل بين الإثنية والدولة: كندا تبنت سياسة الحيادية الإثنية، إذ لا تتبنى الحكومة الفيدرالية أيّ إثنية أو مجموعة بعينها، بل تعمل على ضمان مشاركة المجموعات جميعًا في بناء الدولة بشكل متساوٍ، وهذا الدرس مهم للعراق لتجنب التوترات الطائفية والإثنية، إذ يمكن تعزيز مفهوم الدولة المشتركة التي تعبر عن الفئات جميعًا دون انحياز.
3. التعددية الثقافية كنموذج للاندماج العادل: اعتمدت كندا على التعددية الثقافية وسيلة لدمج الإثنيات المختلفة، دون إجبارها على التخلي عن هوياتها الثقافية، وهذا يمكن أن يكون انموذجًا للعراق للتعامل مع التنوع العرقي والثقافي، ما يعزز من التعايش السلمي بين المكونات جميعًا.
4. الاستقلال الذاتي المحلي: تجربة كندا في منح الحكم الذاتي لمقاطعات، مثل، كيبيك، والسكان الأصليين، ساهمت في استيعاب مطالبهم، واحتواء نزعاتهم الانفصالية، ومن هنا يمكن للعراق أن يستفيد من هذه التجربة، من خلال تقديم حكم ذاتي موسّع للمحافظات ذات الأغلبية الإثنية، أو الطائفية، ما قد يساعد في تعزيز الاستقرار، وتقليل التوترات.
5. العدالة في توزيع الثروات والموارد: الفيدرالية المالية في كندا، التي تضمن توزيعًا عادلًا للثروات بين المقاطعات، عبر برامج، مثل، مدفوعات المساواة، وتضمن استفادة الأقاليم جميعًا بالتساوي من موارد الدولة، وهذه العدالة يمكن تطبيقها في العراق من خلال تبني نظام مشابه، يضمن توزيع الثروات النفطية بشكل عادل بين المحافظات جميعًا؛ مما يقلل من التوترات بشأن السيطرة على الموارد.
6. تطوير آليات التعاون بين الأقاليم والحكومة المركزية: طوّرت كندا آليات فعالة للتعاون والتنسيق بين حكومات المقاطعات والحكومة الفيدرالية عبر علاقات بينحكومية (Intergovernmental Relations)، وهنا يمكن للعراق أن يستفيد من تطوير آليات

مشابهة تضمن التنسيق بين الحكومة المركزية والأقاليم بشكل يعزز وحدة الدولة دون تدخلات غير ضرورية.

7. احترام حقوق الإنسان والحرية الثقافية: احترام كندا لحقوق الإنسان والحرية الثقافية للجميع أسهم في تعزيز الهوية الوطنية المشتركة؛ لذا يمكن للعراق أن يعتمد سياسات مشابهة، تضمن احترام حقوق الأقليات، وتعزيز مشاركتها الكاملة في الحياة الاجتماعية، والسياسية.

8. إدارة الأزمات الداخلية بطرائق سلمية: نجاح كندا في إدارة الأزمات الداخلية، مثل أزمة كيبيك، وحقوق السكان الأصليين، من خلال الحوار والتفاوض السلمي، يمكن أن يكون نموذجاً للعراق للتعامل مع النزاعات الداخلية بين المكونات المختلفة بشكل سلمي.

ثالثاً: التوصيات

الدولة مهما كبر وعلا شأنها، ومهما تميّزت بسمات وتعدّدت سياساتها، وإجراءاتها، ومؤسساتها، وتنوّعت نظمها السياسية، فهي كيان من صنع الإنسان، فإننا نقصد بذلك، أداء مواطنيها من النّخب والمتّقين القائمين بالأدوار السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية فيها، ومؤسساتها كافة، وعليه فإننا، وعلى الرّغم من صعوبة رسم السياسات النهائية والحاسمة في تحديد شكل الدولة، التي تحوي تنوعاً إثنياً، حينما نقترح بعض التوصيات لإدارة التنوع، وبناء الدولة المدنية في مجتمع متنوع؛ نخصّ بها أعضاء التنوع الثقافي من العراقيين، وخصوصاً السياسيين، والمتّقين، والأكاديميين، ورجال الدين القائمين على المؤسسات الحكومية في الدولة، وهذه التوصيات حسب أهميتها تتمثل بالآتي:

1. فتح طاولة مشتركة ودائمة "للحوار والتّواصل"، تشمل الجماعات الثقافية كافة في العراق، من أجل تبني السياسات المناسبة لتحديد الشّكل المناسب؛ لإدارة التنوع الثقافي الموجود فيها، وإنهاء النزاع الحاصل عليها، والتّطلّع إلى نظام مدني جديد.
2. الانطلاق في عملية بناء الدولة من الإيمان بأنّ العراق دولة متعدّدة الثقافات، وليس دولة بثقافة واحدة، وما يترتب على ذلك من العمل بصيغة الأغلبية السياسية، وليس المحاصصة الطائفية، والإثنية.

3. تبني السياسات التي تضمن تقاسم السلطة بشكل عادل، وتوزيع الثروة بشكل منصف بين الجماعات الثقافية في العراق، مثل مبدأ التوافق، والاندماج المؤسسي، وخاصة في المؤسسات العسكرية والأمنية، ووضع مقياس مفاضلة للكفاءات.
4. تنفيذ سياسات "التعددية الثقافية" بهدف الاعتراف بالجماعات المختلفة، ومراعاة الخصوصية الثقافية لكل منها، من خلال تنفيذ البرامج والإجراءات الآتية:
 - أ. فتح مراكز تُعنى بالحقوق اللغوية للجماعات الصغيرة، ومدارس متخصصة بلغاتها الأم، وحسب رغبتها.
 - ب. إقرار قوانين تعاقب من يحاول التضييق، أو منع الطقوس والشعائر الدينية والمذهبية، وتشجيعها على ممارستها بحرية.
 - ج. إعادة النظر في قوانين أحوالها الشخصية وفقاً لخصوصياتها الثقافية.
5. إن عملية بناء الدولة الحاضنة للتنوع الإثني هي عملية تقع على عاتق النظام السياسي والمجتمع، الأول يستأصل بعض المشكلات الدستورية، والسياسية، والاقتصادية، التي تقف بالصد من مشروع بناء الدولة، فضلاً عن عملية إصلاح سياسي فعلية، أما الدور الثاني فيستهدف تعاون المجتمع مع النظام السياسي في إصلاح سلوك المجتمع، وتنشئة الفرد العراقي تنشئة وطنية يسمو بها الولاء الوطني على ما دونه، ومحاولة تقريب المشتركات الوطنية للتفاعل الإثني، حتى تكون مكونات الهويات الإثنية متجانسة، وفي علاقة تفاعلية تحقق التكامل والاندماج.

المصادر

- (1) Will Kymlicka, Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism and Citizenship, Oxford: Oxford University Press, 2001, pp. 153 - 154.
- (2) Alain G. Gagnon and Raffaele Iacovino, op.cit, p. 106-107.
- (3) Christian Joppke and Steven Lukes, Multicultural Questions, 2nd ed., Oxford: Oxford University Press, 2002, p. 8.
- (4) Richard T. Schaefer, Racial and Ethnic Groups, 9th ed., New Jersey, Pearson Education Inc, 2004, pp. 26-27.
- (5) Alain G. Gagnon and Raffaele Iacovino, op.cit, p. 103.
- (6) Will Kymlicka, Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism and Citizenship, op.cit, p.89.
- (7) Ibid, p.55.
- (8) Article (3) of the Canadian Multiculturalism Act, 1988.
- (9) Will Kymlicka, Finding Our Way: Rethinking Ethnocultural Relations in Canada, 2nd ed., Oxford: Oxford University Press, 2004, pp. 55-57.
- (10) Alain G. Gagnon and Raffaele Iacovino, op.cit, p. 103.
- (11) Ibid, p.105.
- (12) Will Kymlicka, Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism and Citizenship, op.cit, p.163.
- (13) For more see: Ibid, p. 167-168.
- (14) For more see: Alain G. Gagnon and Raffaele Iacovino, op.cit, p. 96-102.
- (15) Bhikhu Parekh, op.cit, p. 186.
- (16) Will Kymlicka, Liberalism Community and Culture, Oxford, Oxford University Press, 1989, p. 146-149.
- (17) Alvin J. Schmidt, The Menace of Multiculturalism: Trojan Horse in America, New York, Paeger Publishers, 2016, p. 191.
- (18) Carol Agocs, Affirmative Action Canadian Style: A Reconnaissance, Canadian Public Policy Journal, University of Toronto, vol. 12, no. 1, 2018, pp. 149-150.
- (19) Paula Chegwiddden and Wendy R. Katz, American and Canadian Perspectives, Affirmative Action: A Response to the Fraser Institute, Journal of Business Ethics, vol. 2, no. 3, 2019, pp. 196-197.
- (20) Carol Agocs, op.cit, p. 150.
- (21) تميم عماد صادق وآخرون، التجربة الكندية: بناء الدولة والهجرة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2019، ص 158.
- (22) The Canadian Encyclopedia, at: <https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/federal-provincial-relations> .
- (23) Anne L. Griffiths, op. cit, p.109.
- (24) Richard Simeon, Federalism and Decentralization in Canada, Canada, 2016, p. 411.
- (25) تميم عماد صادق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 159.
- (26) Richard Simeon, op. cit, p. 411.
- (27) Government of Canada, Intergovernmental relations in the Canadian context, See link: <https://www.canada.ca/en/intergovernmental-affairs/services/relations-canadian-context.html>.
- (28) Richard Simeon, Federal-Provincial Relations, published online 2006, at: <https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/federal-provincial-relations>.
- (29) Ibid, p. 412.
- (30) رونالد ل. واتس، مصدر سبق ذكره، ص 76.

- (31) David Cameron, Intergovernmental Relations in Canada, Published by Forum of Federations, Canada, 2000, p. 14.
- (32) تميم عماد صادق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 159.
- (33) Richard Simeon, op. cit, p. 412.
- (34) Martha A. Field, The Differing Federalisms of Canada and The United States, Law and Contemporary Problems, Vol. 55 ,USA, 1992, p. 118.
- (35) Ibid, p.119.
- (36) Richard Simeon, Federal-provincial Diplomacy: The Making of Recent Policy in Canada, 3rd ed, University of Toronto Press, Canada, 2006, p. 299.
- (37) Patrick Malcolm son and others, op. cit, p. 67.
- (38) حامد خلف أحمد، وعبد الكريم حسين، الدروس المستنبطة من التجربة الكندية في توزيع العائدات المالية، سلسلة إصدارات أوراق بحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2017، ص 10.
- (39) Robin Boadway, Fiscal Federalism: A Canadian Perspective, WPZ Research Frontier, No.10, 2017, p. 9.
- (40) رونالد ل. واتس، مصدر سبق ذكره، ص 58.
- (41) جورج أندرسون، الفيدرالية المالية: مقدمة مقارنة، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، دار كنعان للطباعة والنشر، اليمن، 2013، ص 53.
- (42) Patrick Malcolm son and others, op. cit, p. 67.
- (43) Ann L. Griffiths, op. cit. p. 112.
- (44) Patrick Malcolm son and others, op. cit, p. 68.
- (45) Wilfried Swenden, op. cit, p. 175.
- (46) رونالد ل. واتس، مصدر سبق ذكره، ص 66.
- (47) John Courtney and David Smith, The Oxford Handbook of Canadian Politics, Oxford University Press, USA, 2010, p. 116.
- (48) Norman Betts, Fiscal Federalism in Canada, Presentation presented at Roundtable on Division of Revenues between the Levels of Governments in Federal Countries and Fiscal Equalization, Forum of Federations, Brazil, 2005, p. 13.
- (49) Patrick Malcolm son and others, op. cit, p. 68.
- (50) Canadian Association of Petroleum Producers, Energy Resources Conservation Board, Oil and Gas Journal, at: www.capp.ca .
- (51) حامد خلف أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 8.
- (52) Statistics Canada and Natural Resources Canada, A Statistical Framework for Energy in Canada, Authority of the Minister responsible for Statistics Canada, 2016, p. 7.
- (53) سردار قادر محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص 181.
- (54) Statistics Canada. Canada's Ethnocultural Portrait: The Changing Mosaic, 2003, p.5.at: www.statcan.ca .
- (55) Burstein, M., Élaboration de l'analyse de rentabilisation du multiculturalisme, ministère du Patrimoine canadien, at: http://www.patrimoinecanadien.gc.ca/multi/spmc-scmp/conference/03_f.pdf .
- (56) Mary Patt MacKinnon, Citizens Dialogue on Canada's Future: A 21st Century Social Contract, Canadian Policy Research Networks, at: www.cprn.org.
- (57) Suzanne Peters, Exploring Canadian values: Foundations for Well-Being, Canadian Policy Research Networks, CPRN Study, no F01, Ottawa, 2013, p.56.
- (58) Troper H, Nationalism and the History Curriculum in Canada, The History Teacher, vol. 12, no. 1, 2016, p. 11-27.
- (59) Mary Patt MacKinnon, op. cit.
- (60) Troper H, op. cit, p.28.